

Palestine National Council

Speaker Office

Ref.

Date



المجلس الوطني الفلسطيني

مكتب الرئيس

الرقم :

التاريخ :

المجلس الوطني الفلسطيني- اقتطاع أموال المقاصة الفلسطينية جريمة جديدة تضاف لسلسلة جرائم الاحتلال 2021-7-12

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني مصادقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي على اقتطاع الأموال المخصصة للأسرى وعائلاتهم ولعائلات الشهداء من عائدات الضرائب التي تجمعها لصالح دولة فلسطين، جريمة جديدة تضاف لسلسلة العقوبات والجرائم اليومية التي ترتكبها هذه الحكومة الاستيطانية المتطرفة ضد الشعب الفلسطيني.

وقال المجلس الوطني في بيان أصدره اليوم: إن قرار حكومة الاحتلال أمس، باقتطاع ما يعادل 185 مليون دولار أمريكي من أموال المقاصة الفلسطينية عن عام 2020، الى جانب الاقتطاع الشهري منها، قرار غير قانوني، يأتي ضمن حملات التحريض والابتزاز والإجراءات العقابية الممنهجة للمساس بشرعية النضال الفلسطيني للتسليم بواقع هذا الاحتلال والتعايش معه.

وأكد المجلس أن رعاية الأسرى وعائلاتهم وعائلات الشهداء والجرحى واجب وطني والتزام قانوني على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية، لتوفير الحياة الكريمة لهم، بعد أن حولهم الاحتلال الى ضحايا لإرهابه الذي يصمت عنه العالم ومؤسساته التي من مسؤولياتها وواجباتها معاقبته ووضع حد له، بدلاً من توفير الغطاء لجرائم قاداته وجنوده وجماعات المستوطنين الإرهابية، مطالباً دول العالم بالتدخل لوقف قرصنة الاحتلال لأموال الشعب الفلسطيني.

وأضاف المجلس أن قضية الاسرى والمعتقلين والشهداء وحماية عوائلهم هي قضية وطنية بامتياز، فهم الذين ناضلوا وضحوا من أجل حرية شعبهم، مؤكداً على استمرار المؤسسات الفلسطينية بتقديم الرعاية الكاملة لهم. وطالب المجلس الوطني الاتحاد البرلماني الدولي وكافة الاتحادات البرلمانية بإدانة هذا القرار الذي يأتي تطبيقاً للقانون العنصري الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في تموز 2018، وإلزام الكنيست بالانصياع لقواعد القانون الدولي، وإلغاء تشريعاته العنصرية، وتعويض الضحايا من أبناء شعبنا عن إرهاب دولة الاحتلال المنظم.

وأكد المجلس أن هذه الحكومة الاستيطانية كسابقتها تدرك أنها ستفقد من العقاب، فباشرت منذ اليوم الأول جرائمها في تكريس الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت والضم والتهجير في سلوان والشيخ جراح وحمصة والاعتقالات والقتل بدم للأطفال، واقتحام المقدسات وتهويد القدس وهي مستمرة في اضطهاد الاسرى والمعتقلين في سجونها، وفرض المزيد من الإجراءات العنصرية بحق شعبنا.

ويذكر المجلس مجدداً أن المادتين (98/81) من اتفاقية جنيف الرابعة تلزمان القوة الحاجزة (إسرائيل) التي تعتقل أشخاصاً محميين، إعالتهم، وتوفير الرعاية الطبية، وعليها أيضاً أن تعيل الأشخاص الذين يعولهم المعتقلون، وتوفير مخصصات للمعتقلين الذين يجوز لهم تلقي إعانات من دولتهم، وتوفير جميع التسهيلات للمعتقل لإرسال إعانات إلى عائلته.